

في أى عصر تعيش مصر؟

للدكتور محمد الهبى قرقر

—»»»»»—

لكل عصر من عصور التاريخ التى حصل فيها انقلاب تطورى للشعوب والعقل الانسانى على العموم، طابع خاص يتميز به عن غيره. ومن أهم تلك العصور التى كان لها حدث تاريخى عظيم فى ذلك الانقلاب وخصوصاً فى نشأة الدول وتطور النظم الحكومية عصر القرون الوسطى والعصر الحديث.

فلاستبداد أى قيام طائفة بعينها بالحكم فى الرعية وادعاؤها أنها وحدها هى التى تصلح للحكومة والمختارة للسيادة - ظاهرة من الظواهر التى تكون طابع عصر القرون الوسطى. فهذه الطائفة كانت ممثلة فى رجال الكنيسة، وكان مصدر اختيارها على حسب زعمها هو الله، وحكومتها تعرف فى التاريخ السياسى بال *Hierarchie* وهناك ظاهرة أخرى لا تقل عن سابقتها شأنًا فى تكوين هذا الطابع، وهى ظاهرة التمسك بالنصوص القانونية والجمود فى تنفيذها ولو كان فى ذلك التضحية بالمصالح الحيوية للرعية وعدم التمشى مع ما تتطلبه العدالة العامة التى هى الغرض المقصود من أى قانون وضئى أو مصبوغ بالصبغة الدينية، وهذه الظاهرة تعرف فى تاريخ التطور العقلى بال *Dogmatismus*

وكون تلك النصوص فى هذا الوقت كانت لها صبغة دينية لا يغير من قيمة هذه الظاهرة ولا من كنهها وهى التمسك بالنصوص القانونية من حيث هى نصوص، كما أن كون الطائفة الحاكمة كانت من القساوسة وأرباب الكنيسة لا يبدل من حقيقة الظاهرة الأولى وهى أن الحكم كان استبدادياً، إذ انصاف الطائفة التى حكمت والنصوص القانونية التى سادت فى هذا العصر بالوصف الدينى لا يبدل إلا على مصدر حكم السلطة التنفيذية، وإلا على مصدر التشريع، كما أن الوصف بالديمقراطية فى العصر الحديث لا يمين أكثر من أن مصدر الأمرين جميعاً هو الأمة. أما كون القانون فى ذاته أو الحكومة فى نفسها عادلة أو غير عادلة فليس بضرورى أن يكون مرتبطاً ارتباطاً تاماً بالمصدر، وإنما هو شئ آخر سبيل معرفته الناحية العملية فى الحياة الإنسانية، وكونه طبق مصالح الأغلبية من الرعية أو ليس على وقعها. فقد يكون مصدر الحكم جمعياً،

وهو الأمة مثلاً فى الحكم الديمقراطي والذى هو مظنة العدل، ومع ذلك لا يكون طبق مصلحة السواد الأعظم من الشعب؛ وقد يكون فردياً كما فى الحكومة الاستبدادية والذى هى مظنة الجور، وبالرغم من هذا يكون وفق ما تتطلبه المصلحة العامة فى الأمة، إذ الواقع أنه فى الحكم الديمقراطي قد لا تمثل الحكومة فى أسلوب الحكم رأى الأكثرية وإنما تمثل قوة الزعيم الشخصية التى تمكنه من الاستيلاء على نفوس الأغلبية، أو الضعف النفسى للأغلبية الذى يجعل قيادها سهلاً والتحكم فيها أمراً هيناً

وسواء اعتمدت تلك الطائفة حقاً فى حكومتها وفى تعلقها بالنصوص القانونية على المبادئ الصحيحة للدين السيجى أم على تعاليم الكنيسة^(١) أى تعاليم تلك الهيئة التى تمكنت باسم الدين وهو هو دأماً الوسيلة القوية فى تملك الشعوب الإنسانى، من سيادة ارسقراطية دامت مدة طويلة، سواء أكان هذا أو ذاك فذلك بحث آخر خارج عما أريد هنا.

وهناك أيضاً ظاهرة ثالثة كانت أيضاً من مكونات طابع عصر القرون الوسطى، وهى اتجاه التعليم نحو الناحية الدولية *International* وغايته التى كانت تقصد إلى الإنسانية المحضة *Homanität*. وربما نشأت هذه الظاهرة من تلون الحكم والنصوص القانونية بلون دينى فى ذلك الوقت، لأن الدين لا يعرف جنساً من البشر بيمينه ولا يقصد إلى تهذيب أمة لكونها أمة مخصوصة، وإنما لكونها جماعة إنسانية، ولعلها كانت نتيجة لرغبة تحقيق الفكرة الامبراطورية للكنيسة. وتحقيق مثل هذه الفكرة يتأثر تأثراً سلبياً بالدعاية لبدأ التعليم القوى

فالأمة الانكليزية مثلاً فى العصر الحديث - وكذا كل أمة لها سياسة استعمارية عالية - تعلم^(٢) الناشئة فيها سياسة الحكم الامبراطورى والعمل لأداء «رسالة» إنجلترا فى الامبراطورية

(١) يؤيد هذا رأى الفيلسوف الألمانى هيجل *Hegel* فى كتابه فلسفة التاريخ صفحة ٤٠٧ - ٤٢٨ طبعة *Reklem* فى لينج *Philosophie der Geschichte*

(٢) للاستاذ *Von Weise* العالم الألمانى تقرير عن حالة التعليم فى إنجلترا نشرته إحدى جرائد ألمانيا الكبرى *Fremdenblatt* فى الأعداد التى صدرت من تاريخ ١٢ يونية ١٩٣٧ - ١٧ منه تحت عنوان:

Eryiehmng zur Lady, Erzielung zum Gentleman

وخلاصة التقرير أن إنجلترا تعتبر أشد الأمم تعصباً فى التربية القومية والفرقة الجنسية.

الفرض «الوطني» بالآخر الانساني . وهذه ظاهرة أخرى توضح طابع هذا العصر

أما قاعدته الخلقية فهي تحقيق مبدأ تنازع البقاء والاعتراف بأن الصالح للحياة هو القوى والأصلح المنتج . ولعل الايمان بهذه القضية الخلقية نتيجة للشعور الوطني الذي ساد الأمم والدويلات ، وتمكن من نفوس الجماعات البشرية المختلفة في الجنس والعادات واللغة . فاحساس كل أمة بوجود استقلالها وخضوعها لسيادتها الذاتية تحسب أذكي قوة التفاضل فيها وحفظها من التوزع داخل الأمة في مكافئة الأحزاب السياسية الوطنية بعضها بمضاً ثم صوبها نحو الخارج : أي أن كل أمة وجهت قوة الكفاح نحو الأمم الأخرى دفاعاً لما عساه أن يحدث من خطر يذهب بسيادتها الذاتية . ومن النتائج الضرورية للكفاح بقاء القوى واستمرار تمتعه بالحياة . وهو حادث طبيعي ؛ غير أنه أخذ في العصر الحديث صفة خلقية^(١) . ونال استحساناً عقلياً وتأييداً عملياً ، وهذا هو الذي جعل تلك القضية الخلقية من مميزات هذا العصر

أما الدعوة إلى السلام العالمي الذي ينادى به نظام جنيف ، والذي ربما يتناقى في الظاهر مع إقرار مبدأ تنازع البقاء إقراراً خلقياً ، فهي دعوة مدخولة وأقرب إلى الخديعة منها إلى نداء إنساني عام يرجي من ورائه سعادة الجماعة البشرية ، لأن القائم بها يفهم من السلام العالمي ترك النائم في أحلامه واستسلام الضعيف لضعفه واستمرار المستعمر في إذلاله ، بينما هو يمثل لديهم جميعاً دور الحكم الذي اختير للفصل من خالق العالم

تلك مظاهر المصير ومنها يتكوّن طابعهما . فإذا نظرنا الآن إلى مصر ، إلى مركز النص القانوني وقيمتها فيها ، وإلى نظامها الحكومي ، وإلى البدأ الخلق للسياسة العملية فيها ، وأخيراً إلى مبدأ التعليم واتجاهه ، إذا نظرنا إلى كل هذا فهل يمكننا أن ننظر بحكم قطعي على طابع الحياة فيها ؟ وهل ينهنا لنا بصفة حاسمة أن نقول إن مصر تعيش في وقتنا الحاضر ، أو في عصر القرون الوسطى ، أو أنها لا تعيش في كليهما ؟ وإذن في أي عصر تعيش هي ؟

لنسترجع هذه الظواهر واحدة واحدة ونستعرضها في مصر حتى يكون الحكم نتيجة صحيحة لمقدماته

الانكليزية على يد رجال الشعب الانكليزي وحدهم ، وهي تربية قومية محضة ، ولكنها في الوقت نفسه تملن خارج بلادها وفي حدود امبراطوريتها تأييد التعليم الدولي وأن الناية منه بلوغ الكمال في الانسانية ، لأن ذلك من الوسائل السلبية لضمان بقاء الاستعمار وضغط الشعور القومي في البلاد الخاضعة لها من طريق ظاهرة المحبة والاخلاص

أما القانون الخلق لهذا العصر فكان العمل للسلام الانساني والاعتراف لكل من القوى والضعيف والفكر والأبلة وغير هؤلاء من نوعي الانسان بالتمتع بالحياة كاملة على حد سواء . وربما كان ذلك نظرياً فقط لأن حوادث التعذيب التي تنسب إلى الجبهة العليا يومئذ أي إلى الكنيسة ضد العلماء بصح أن تكون دليلاً على أن السلام الذي كان يعترف به كبداً خلق كان يقصد به عدم إثارة أي نزاع ضد الطائفة الحاكمة وهي الطائفة المنتخبة من الله والموكلة بأمره في الخلق

وهكذا اليوم مثلاً دعوة السلام التي تُقرر كبداً سياسي دولي والتي تذيئها جمعية عصبة الأمم في كل يوم وكل مناسبة ليست إلا أمراً نظرياً يقصد منه ترك القوى يتمتع بسيادته على الأمم الضعيفة في أكبر قسط من الراحة وهناءة البال دون أن ترجمه مطالبها القومية ورغبتها في الاستقلال بالسيادة

والعصر الحاضر يتمتع بطابع مخصوص ثم عنه جملة ظواهر تكاد تكون على الضد من الظواهر السابقة

فالديمقراطية ، أي كون الشعب هو الذي يباشر حكم نفسه بالأسلوب الذي يختاره : بالأسلوب البرلماني أو الشيوعي أو الفاشستي تكون جزءاً كبيراً من هذا الطابع

كذلك سياسة الواقع Politik der Realität ومراعاة الصالح القومي nationale Interense ظاهرة أخرى لهذا العصر.

وقد تكون هي وحدها محور المشاكل الدولية اليوم ، والسبب الرئيسي في شل عصبة الأمم وإظهارها بالظهور الخيالي الذي يتضائل أمام الحقيقة ، فضلاً عن أنها منذ خلقت لم تكن إلا حلماً لذيذاً للأمم الضعيفة ، وستاراً ولكنه شفاف ، يكشف دائماً عن مقاصد القوى وسياسته ذات الوجهين

ولعل من سياسة الواقع واتباعها رفض نظرية التعليم الدولي وبناءه على الأسس القومية وتوجيهه نحو الصالح الوطني ، واستبدال

(١) رأى الفيلسوف نيتشه في كتابه Wille zur Nacht

الكسل ويعترف له باستحسان شرعي؟ أم ذلك كله هو التمسك بنص القانون من حيث هو نص لحسب؟

لماذا يقدم رجل^(١) إداري - وكذا كل رجل صاحب نبوغ خاص يحمله دائماً على استقلاله في تفكيره وبهيمه له فضولاً خاصاً في قوة التمييز بين العمل للمصلحة والطاعة « للنص » القانوني - من كبار رجالات مصر الصالحين الذين هم ثروة الأمة وذخيرتها إلى المحاكمة أمام هيئة عليا بحجة أنه نفذ إصلاحاً قبل تسلمه الرد بالموافقة من الوزارة المسئولة؟ أيقدم مصلح للمحاكمة لأنه حول مستنقماً كبيراً كاد يقضى على سكان عاصمة إقليم من أهم أقاليم الوجه البحري إلى متنزه عام وشيد عليه معهداً للثقافة العقلية: مكتبة البلدية بدمهور، وداراً أخرى لتلك الغاية على طراز آخر: سينما البلدية، وملعباً رياضياً لتقوية أجسام الشبيبة ومساعدتها على التمتع بالصحة في الشباب والشيخوخة، كل ذلك في زمن وجيز وبإرادة نافذة؟ أيقدم للمحاكمة لأنه عطف على الفلاح واعترف بنصيبه في الحياة وباشتراكه في معنى الإنسانية وبمركزه في الانتاج الاقتصادي لمصر فاستعمل معه أسلوب اللين في تحصيل الضرائب التي يدفعها الموظف الحاكم وفي الواقع لخادمه الذي يجب أن يكون تحت تصرفه ولصالحته في كل لحظة وبكل عناية؟ ما ذنبه إذا كانت الجهة العليا الحاكمة تجري في تنفيذها للمشروعات على أسلوب بيروقراطي وتمسك « بنص » قانوني كم ذهب مصلح حيوية ضحية له. وكما دام إنجاز بعض المشروعات الهامة سنوات طويلة وقد كان لا يستغرق أكثر من أشهر معدودة لو فهمت الروح القانونية. أليست فكرة معاقبة رجال الإصلاح على هذا النحو هي فكرة الكنيسة في القرون الوسطى ضد من كان يريد أن يحكم عقله مرة مافي فهم النصوص القانونية؟ هل يفهم الإنسان شيئاً آخر سوى تحكيم النص القانوني وحده إذا عرف أن أحد الكنسيات المايطيين في بوليس الأسكندرية أعيد للخدمة ثانية بعد عزله وفقاً لنص المعاهدة، لأنه تجنس بالجنسية المصرية؟ إنني أعرف رجلين من الأرمن هنا في هامبورج تجنسا بالجنسية المصرية. أنا لم أدهش من شعور أحدهما يوم قابلني في سنة ١٩٣٥ في وقت اشتدت فيه حركة الطلبة بالقاهرة للحصول على غرض شريف: للحصول على دستور سنة ١٩٢٣. إنه لم

أليست الـ Dogma والمبالغة في تقديس القانون من حيث هو « نص » قانوني فقط هي التي تحمل على أن يقوم برياسة الوظائف الفنية الكبرى التي تمتدح إلى تخصص وخبرة تامة في الفن كوظائف الصحة والتجارة والاقتصاد والمعارف... - رجال لكل مؤهلاتهم أنهم درسوا القانون الجنائي أو القانون المدني أو الدولي مثلاً؟ أليس شأن هؤلاء كشأن القساوسة في العصور الوسطى الذين ولوا الوظائف المدنية الفنية وليس لهم مؤهلات إلا أنهم من رجال الكنيسة ومدرسة القانون الديني؟

لماذا هذا الظلم وهذا الاجحاف الذي يصيب الفلاح سنوات وسنوات بسبب قانون تحريم تعديل ضريبة الأتبان قيل مضي ثلاثين سنة على وضعها أو تعديلها؟ أهذا شيء آخر غير التمسك بالنص القانوني وإن ذهب مصلح الشعب الحيوية ضحية ونفذ الظلم في صورة « مشروعة »، في صورة قانون؟

لماذا تترك « العقبة »^(١) القانونية « تتحكم في إنجاز مشروع مجلس المعارف الأعلى وهو المجلس الفني في أمور التعليم وفي سياسة البلد الثقافية سنوات عدة ولو سادت مع ذلك الفوضى في تعديل برامج التعليم وذهب وقت الرئيس، الرجل « القانوني » الذي يجب أن يكون وقته خالصاً لمصالح الأمة في دراسة تكميلية فنية شخصية أي دراسة شئون التربية التي لا تفتني عنها شيئاً دراسته القانونية؟ أهذا أمر آخر غير التمسك بالنصوص القانونية من حيث هي نصوص فقط؟

لماذا يضحى بالكفايات الشخصية في العمل الحكومي؟ ولماذا يسود هذا القانون البيروقراطي قانون الوظائف الأوتوماتيك الذي يجعل المكافأة بالمعاولات على مدة الخدمة لا على نوعها؟ وربما يقال إنه قانون عادل لأنه يحرم طريق الاستثناء! ولكن لم لا تكون قاعدة الاستثناء هي الكفاية بدل المحسوبة؟ ولم لا تجعل الجدارة الشخصية مع مراعاة الأقدمية بعض المراعاة مبدأ للترقية المادية؟ أمن عدل القانون أن يحرم على الناس استخدام مواهبهم الشخصية في المصالح العامة؟ أمن عدله أيضاً أن يكون من جماعات الانسان آلات أوتوماتيكية، أو أمن عدله أن يشجع

(١) تحت هذا العنوان نشرت جريدة الاهرام في أحد أعدادها في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٧ أن سبب التأخير في إنجاز مشروع مجلس المعارف الأعلى هو عفة تلخيص في أن مجلس الشيوخ وافق في سنة ١٩٢٣ على المشروع بينما مجلس النواب لم يوافق عليه الآن، وتعبد أي قانون مرهون تصديق المجلسين معاً.

بكل معانيها ، إذ أعز أمانى مصر الحديثة خدمة « الإنسانية » والعمل على تلاشي الفوارق الطبقية قبل تكوين أمة مصرية يشعر كل فرد من أفرادها بأن عليه واجباً نحو نفسه ونحو وطنه . كما أن النظرية الخلقية التي تلقى استحساناً عند الطبقة الحاكمة والتي تشبعت بها نفوسهم هي تأييد السلام العالمي الموهوم ، والعمل لقضية السلام ، والافتخار بالاشتراك في جمعية المحافظة على السلام الدولية التي قضى عليها بالموت منذ خلقت

فأنا لا أدري إذا كانت مصر تعيش في القرون الوسطى لهذا الظاهر السائد اليوم : مظهر التمسك بالنصوص القانونية ولو كان فيه التضحية بالمصالح الحيوية وعدم تحقيق معنى العدالة . ولكن الظاهر البرلماني يحول دون الحكم بذلك ، لأن مظهر السلطة في ذلك الوقت كان استبدادياً قاصراً على الطبقة المختارة من الله أم أنها تعيش في العصر الحاضر لوجود هذا الظاهر الشعبي ؟ ولكن سياستها ليست سياسة الواقع ومراعاة المصالح القومية كما أن أسلوبها في التعليم هو الأسلوب الدولي ، وقاعدتها الخلقية ليست إقرار مبدأ تنازع البقاء

أم أنها تعيش في كلا العصرين ؟ ولكن محال على أمة فنية رشيدة تسير في طريق التطور الطبيعي أن تجمع حكومتها بين الأضداد . وإذن لا بد أن تكون ظواهر أحد الطابعين خادعة وأغلب ظني أن مصر لم تدخل بعد في العصر الحاضر صاحب الطابع الوطني ؛ ولكنها تقطع الآن الفترة السابقة له ، وهي فترة مملوءة بالأخطار الجسيمة التي تمس حيوية الشعب ، فترة الحرية الكاذبة التي تطفئ على كل ناحية من النواحي العقلية والخلقية وتتجاوز الحدود الطبيعية ، فترة الرغبة في التخلص مما يسمى « قديماً » - وخير الوطن في التمسك به - والنزوع إلى الجديد المبهم غير المحدود الذي تلوكة الألسن ولا تفهمه عامة الشعب بل وكثير من خواصها - وهو لهذا خطر - فترة التحرر Liberalism فإذا قوى في الأمة شعور التمسك بالوطن وبالقديم ؛ وقوى الشعور بالمحافظة على ما كان للأمة والاعتزاز به في أية ناحية ، كان ذلك ابتداء الحياة في العصر الحاضر

محمد البهي قرقر

دكتور في الفلسفة وعلم النفس
وعضو هيئة الأستاذ محمد عبده

يستح أن يجرح عاطفتي الوطنية إذ يفاجئني بقوله : ماذا يقصد هؤلاء الطلاب أولاد العرب من حركتهم هذه ؟ ألا يستحون من مطالبة بريطانيا بالتخلي عن حكم مصر ؟ ألم يفهموا للآن أنها تمدنهم وتحميهم من همجيتهم ؟ لم أدهش حقاً لهذا لأنى أعلم أن تجنسه بالجنسية المصرية لا يمكن أن يكيف شعوره بكيفية مصرية مهما حاول ذلك ، كما لم أدهش منه يوم قابلني هو بعينه في شهر يونيو الماضي وجعل يردد لي جبه وتلقه بمصر وغفر أنه يحمل على صدره العلم المصري ، لأنى أعلم أيضاً أنه يستتر وراء هذا العلم من مطاردة بعض أفراد النازي هنا له ، لأن سحته يهودية ولأنه هو وأخاه من التجار الأجانب الذين هم تحت مراقبة البوليس لسوء سمعتهم الأخلاقية واتباع حيل اليهود الدنيئة في كسب الربح

ولو سوَّخ التجنس بالجنسية المصرية لهذا المألوف حقوقاً أخرى سياسية لما كان ينبغي أن يجيز له مباشرة عمل متصل بنظام الأمة الداخلي ، ولكنه « النص » القانوني الذي لا يفرق بين مصري ومتصر له من الطوائف النفسية وطرق التفكير ما يبعده أشد البعد عن طبيعة المصري أو العربي المتمصر مثلاً ؛ والسلوك العملي للانسان خاضع لطوائفه النفسية ونوع تفكيره

وغير هذا من الحوادث كثير . فإذا ذهب من يريد الاسلام عن اقتناع لا عن محاولة وإكراه إلى قنصلية مصرية في الخارج ليسجل إسلامه فيها كهيئة رسمية تمثل أمة إسلامية تحتل المكان الأول بين أُمم العالم الاسلامي لم يصل إلى غايته ، لأن نص القانون المصري يحرم ذلك تجنباً لإشكال دولي بينما يبيح أعمال التبشير الإكراهية في مصر المسلمة التي يقول عنها الأستاذ المراغي إنها سرقة أرواح واغتصاب نفوس عملاً بجمرة الأديان . ولكنه النص القانوني

بجانب هذه الظاهرة : ظاهرة التمسك بالنص القانوني التي هي إحدى ظواهر عصر القرون الوسطى ، نجد ظاهرة أخرى من ظواهر العصر الحاضر وهي الظاهرة البرلمانية التي لا تبيح استبداد الفرد أو الطائفة الارستقراطية بالحكم . ولكن بالرغم من وجود هذا النظام الشكلي فإن أهم مكونات طابع العصر الحاضر لا يجدها الباحث إذا قنن عنها في مصر الحديثة

فالساسة العملية السائدة اليوم في مصر ليست سياسة الواقع ومراعاة المصالح الوطني ؛ وغاية التعليم ليست قومية وطنية بل دولية